الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-23

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

سلطة الانتخابات تذكر المترشحين بأحكام القانون

تمويل الحملة الانتخابية تحت الرقابة

أنشأت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لجنة خاصة لمراقبة تمويل الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان القادم التي انطلقت رسميا الخميس الماضي، وهذا لوضع حد لتدخل المال وخاصة الفاسد منه في العمليات الانتخابات كما ينص على ذلك القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات.

تصوير: شريف قليب

و قد وضعت هذه اللجنة تحت تصرف المترشحين من الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة مساحة خاصة على شبكة الإنترنيت للوصول إلى نموذج يمكن تحميله حول وصل الهبات المقدمة للمرتشحين والقوائم الانتخابية خلال الحملة الانتخابية، وفي نفس السياق كانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أصدرت قبل أيام مذكرة توجيهية للمترشحين تحدد بعض صلاحيات المترشح الموكل من قبل الأحزاب والقوائم الحرة وعلاقته بالأمين المالي للحملة الانتخابية.

وتتكون اللجنة الخاصة بمراقبة تمويل الحملة الانتخابية كما ينص على ذلك القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات من قاض واحد تعينه المحكمة العليا، قاض واحد يعينه مجلس الدولة، قاض واحد يعينه مجلس المحاسبة، وممثل واحد عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وممثل واحد عن وزارة المالية.

وقد ضبط قانون الانتخابات الجديد بشكل دقيق كيفية تمويل الحملة الانتخابية ومراقبتها وأفرد لهذا الغرض 36 مادة كاملة، وفي الباب المتعلق بمراقبة تمويل الحملة الانتخابية تنص المادة 116 على " يتم إيداع حساب الحملة الانتخابية لدى لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية في أجل شهرين ابتداء من تاريخ إعلان النتائج النهائية، وبانقضاء هذا الأجل لا يمكن للمترشح أو قائمة المترشحين الاستفادة من تعويض نفقات حملتهم الانتخابية".

وتراجع لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية حسب المادة 118 "صحة ومصداقية" العمليات المقيدة في حساب الحملة الانتخابية الذي يقدمه المترشحون، وتصدر في ظرف ستة أشهر قرارا وجاهيا تصادق بموجبه على الحساب أو تعدله أو ترفضه، و في حالة تجاوز الحد الأقصى المرخص به للنفقات تحدد اللجنة بموجب قرار وجاهي مبلغ التجاوز الذي يجب على المترشح دفعه للخزينة العمومية.

وفي حال نتج عن حساب الحملة الانتخابية فائض في الموارد يكون مصدره الهبات يحول هذا الفائض إلى الخزينة العمومية ضمن الشروط التي يحددها التنظيم، وقبل المراقبة فرض قانون الانتخابات في مادته رقم 96 على كل مترشح للانتخابات الرئاسية أو كل قائمة مترشحين للانتخابات التشريعية فتح و مسك حساب للحملة الانتخابية.

وعندما يكون تمويل الحملة الانتخابية مكونا من هبات أو من مساهمات من الدولة يتعين على كل مترشح للانتخابات الرئاسية أو قائمة مترشحين للانتخابات التشريعية تعيين أمين مالي للحملة الانتخابية، ويحدد القانون بالتفصيل مصادر تمويل الحملة الانتخابية المسموح بها.

و تدخل كل هذه المذكرات والتوجيهات في إطار السعي لتأطير وضبط مصادر تمويل الحملة الانتخابية وكيفية إدارة ذلك، ومراقبة التمويل مع انطلاق الحملة في إطار عام يتمثل في سعي الدولة إلى استبعاد تدخل المال وخاصة الفاسد منه في العملية الانتخابية عبر جميع مراحلها وبخاصة خلال الحملة.

و كان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد وضع محاربة المال الفاسد وتدخله في السياسة ضمن أهم التزاماته الرئاسية وقد أسدى تعليمات واصدر قرارات في هذا الشأن للجهات المخولة قانونا لوضع ذلك في الحسبان.

وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد قامت عبر مندوبياتها الولائية قد أقصت العشرات من المترشحين من القوائم بسبب شبهة العلاقة بأوساط المال وهو ما أثار حفيظة بعض الأحزاب السياسية. ويأتي السعي لانتخاب نواب بعيدين عن شبهة المال، تجنبا لتكرار ما وقع في انتخابات سابقة وصلت فيها بورصة متصدر القائمة إلى الملايير، وهو ما أفرز وصول الكثير من رجال المال والأعمال المشبوهين إلى قبة مبنى زيغود يوسف على حساب الكفاءات والنزهاء.

إلياس -ب

الشروق

تجاوزات بالمساجد وحملة مسبقة وعدم احترام ترتيب الملصقات

إعذارات للمترشحين بعد 72 ساعة من الحملة!

بعد مرور 72 ساعة فقط، من بداية الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل، سجلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تجاوزات وخروقات لبعض المترشحين الذين وجهت لهم إنذارات وإعذارات على غرار استغلال المساجد من طرف أحد الأحزاب السياسية بولاية بسكرة وشروع قائمة حرة تحمل تسمية "أصوات النجاح" في تنشيط حملة انتخابية قبل الأوان، ناهيك عن عدم احترام الترتيب في الملصقات الإشهارية للمترشحين.

أسماء بهلولي

وحسب مصادر "الشروق"، فإن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قد وقفت على بعض التجاوزات أو ما يعرف بتجاوز الخطوط الحمراء خلال الأيام الأولى لانطلاق الحملة الانتخابية، وهي الممنوعات التي سبق وأن حذرت منها مصالح شرفي المترشحين قبل انطلاق الحملة، سواء تعلق الأمر بالأحزاب سياسية أو المترشحين الأحرار، على غرار استغلال المساجد وبيوت الله لتنشيط الحملة الانتخابية، وهو ما وقع مع حزب سياسي في ولاية بسكرة الذي وجه له إنذار بسبب اختيار مسجد عقبة بن نافع في الولاية ذاتها للإعلان عن انطلاق الحملة الانتخابية، فيما تم توجيه إنذار آخر لقائمة حرة تحمل تسمية "أصوات النجاح" بسبب شروعها في حملة انتخابية قبل الأوان، أين قام المترشحون ضمن

هذه القائمة في تنشيط عمل جواري في إطار الحملة الانتخابية في بعض المناطق يوم الأربعاء الماضي الذي سبق يوما واحدا انطلاق الحملة الانتخابية.

ولم تختلف كثيرا التحذيرات الموجهة للمترشحين عن تلك المسجلة في الاستحقاقات الماضية على غرار عدم احترام الترتيب في الملصقات الإشهارية والفوضى في وضع اللوحات الإشهارية، الأمر الذي من شأنه أن يسيء للعملية الانتخابية وللمترشحين في حد ذاتهم. وفيما يخص القاعات التي ستحتضن تجمعات الراغبين في دخول غمار التشريعيات المقبلة أشارت - مصادرنا - أنه لحد الساعة لم يتم تسجيل أي تجاوز فيما يخص البروتوكول الصحي الذي حددته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابية، وهذا في انتظار ما ستسفر عنه الأيام المقبلة للحملة الانتخابية.

يأتي هذا في وقت فضلت فيه العديد من التشكيلات الحزبية تنشيط أول أيام من حملتها الانتخابية في مقرات أحزابها، مكتفية فقط بمناضليها على غرار التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة العدالة والتنمية وتجمع أمل الجزائر، أين نشطت رئيسة الحزب "تاج"، فاطمة الزهراء زرواطي، لقاء إعلاميا بالمقر الوطني للحزب يوم الجمعة، وهو ما طرح العديد من التساؤلات حول مدى قدرة هذه الأحزاب على استقطاب المواطنين في القاعات لإقناعهم ببرنامجهم الانتخابي لاسيما وأن هذه الأخيرة كانت في وقت سابق "تفتخر" بملء القاعات في المواعيد الانتخابية على غرار حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعيش تحت وقع "صدمات" داخلية أثرت على تجمعات الأمين العام للحزب أبو الفضل بعجي الذي يواجه اليوم مناضلي الأفلان الغاضبين من الإقصاء.

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

سلطة الإنتخابات تضع بروتوكولا صحيا خاصا بالحملة الانتخابية

نشرت السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، أمس السبت، البروتوكول الصحي المعتمد أثناء الحملة الإنتخابية للإنتخابات التشريعية، على صفحتها في شبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك". وركز بروتوكول سلطة الإنتخابات على إلزامية وضع الكمامة بطريقة صحيحة في كل الظروف "تغطية الأنف والفم معا" واحترام قواعد التباعد الجسدي، بترك مسافة 1.5 متر بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير منفذين للقاعة، الأول يكون حصريا من أجل الدخول والثاني يكون مخصصا للخروج مع احترام الاتجاه الوحيد. كما ينص البروتكول على قياس درجة حرارة جميع الأشخاص قبل دخولهم للقاعة، وعدم المصافحة وكذا عدم التدافع خاصة أثناء الدخول والخروج، وعدم العناق أو التقبيل، بالإضافة إلى عدم توزيع مشروبات أو مؤكولات أثناء التجمع، وتوفير الهلام المطهر للمشاركين، تهوية القاعات، وتنظيفها بعد انتهاء التجمع، وعدم توزيع المطويات أو أي أشياء أخرى على الحاضرين، وكذا احترام مسافة 2 متر بين الصف الأول للمشاركين، ومنصة المتدخلين وعدم وضع كراسي زائدة، وترك كرسي فارغ بين كل كرسيين مشغولين وعدم تغيير الأماكن وتطهير الميكروفون بعد كل مداخلة.

صليحة.م

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

تخلى عن دعم "حزب واحد" وقدم جامعيين لقوائم متعددة

اتحاد التجار يعطي الحرية لمنخرطيه في الترشح

اعتبر الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، إنجاح الانتخابات التشريعية المقادمة، واجبا وطنيا، لابد منه لاستكمال بناء مؤسسات الدولة، وتمكين القاعدة الشعبية من اختيار ممثليها في قبة البرلمان، لبناء الجزائر الجديدة، وتفويت الفرصة عن كل المتربصين، داعيا المترشحين من منخرطيه إلى اختيار ما يناسبهم من أحزاب وقوائم حرة بكل حرية، في خطوة تعد الأولى في تاريخ الاتحاد. وقال عصام بدريسي رئيس الديوان بالاتحاد العام للتجار والحرفيين لـ"المساء" إن الاتحاد الذي أسهم في إنجاح الاستفتاء على الدستور كخطوة أولى، يشارك اليوم وبقوة في تجسيد الخطوة الثانية المتمثلة في إنجاح الانتخابات التشريعية لـ12 جوان القادم، من خلال ترشح عديد الأعضاء المنخرطين فيه في قوائم حرة وأخرى حزبية لنيل مقاعد في البرلمان. وأكد محدثنا أنه لأول مرة يتمتع عضاء الاتحاد بالحرية في اختيار قوائم ترشحهم، حيث كان الاختيار من قبل، يصب في وعاء سياسي واحد يتمثل في "الأفلان"، باعتبار الأمين العام السابق للاتحاد ينتمي إلى هذا الحزب. في هذا السياق أوضح المصدر أن الاتحاد راسل جميع منسقي الولايات 52، مشجعا إياهم على دخول غمار الاستحقاقات التشريعية، واختيار ما يناسبهم من قوائم، لافتكاك مقاعد تضمن طرح انشغالات التجار والحرفيين والاقتصاديين.

وكشف بدريسي أن 90٪ من المترشحين المنتسبين للاتحاد جامعيون، ومنهم دكاترة وإطارات يشتغلون في ميدان الأعمال الحرة، مؤكدا أن اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات لم ترفض ولا ملف واحد من ملفات وقوائم هؤلاء المترشحين، "وهو دليل على ابتعادهم عن شبهة المال الفاسد.."، ويعول اتحاد التجار، حسب ممثله، على كفاءاته المترشحة، في كل الولايات، ومعظمهم من أعضاء المكتب الوطني ومنسقي المكاتب الولائية، والفيدراليات، لتكون قوة اقتراح في المجال التشريعي، خاصة في الجوانب المالية والاقتصادية.

رشيد كعبوب

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID

بعد خطوة مماثلة من قبل الداخلية لفائدة المنتخبين

وزارة التعليم العالي تحذّر من الاستغلال السياسي للجامعات في الحملة الانتخابية

أمرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مديري المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي بعدم الإدلاء بأي تصريح إعلامي خلال فترة الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل، كما حذّرت من أي استغلال سياسي للمؤسسات الجامعية خلال نفس الحملة.

وكلفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في تعليمة بخصوص الحملة الانتخابية الجارية إلى غاية 9 جوان القادم، مدراءها عبر ولايات الوطن بالتزام الصمت وعدم الإدلاء بأي تصريحات خلال فترة للحملة الانتخابية. كما طالبت ذات الوزارة في تعليمتها التي وجهتها إلى المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومديري مراكز البحث، ومديري مؤسسات التعليم العالي والمديرة العامة للديوان الوطني للخدمات الجامعية بضرورة إيلاء العناية التامة لتطبيق هذه التعليمة، خاصة وأن الجامعة فضاء للممارسات السياسية، بالإضافة إلى انتماء العديد من التنظيمات الطلابية لأحزاب سياسية وانخراط بعضهم في منافسة الانتخابات التشريعية القادمة مع ضرورة تحييد المؤسسة الجامعية عن الممارسات السياسية وعدم استعمالها في أي نشاط ذات صلة. وسبقت تعليمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمة مماثلة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تدعو فيها رؤساء البلديات ولمنتخبين المحليين المترشحين لهذا الموعد الانتخابي إلى عدم إصدار أي تعليمات أو المصادقة على وثيقة مع ضرورة إرجاع كل الوسائل التي سخرتها الجماعات المحلية للمنتخبين لأداء مهامهم.

محمد د.

هذا هو البروتوكول الصحي الخاص بالحملة الانتخابية

نشرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، البروتوكول الصحي المعتمد أثناء الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية، على صفحتها بالفايسبوك. وركز بروتوكول سلطة الانتخابات على إلزامية وضع الكمامة بطريقة صحيحة في كل الظروف "تغطية الأنف والفم معا". واحترام قواعد التباعد الجسدي، بترك مسافة 1.5 متر بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير منفذين للقاعة، الأول يكون حصريا من أجل الدخول، والثاني يكون مخصصا للخروج، مع احترام الاتجاه الوحيد، وقياس درجة حرارة جميع الأشخاص قبل دخولهم للقاعة، وعدم المصافحة، وكذا عدم التدافع، خاصة أثناء الدخول والخروج، وعدم العناق أو التقبيل، بالإضافة إلى عدم توزيع مشروبات أو مؤكولات أثناء التجمع، وتوفير الهلام المطهر للمشاركين، وتهوية القاعات، وتنظيفها بعد انتهاء التجمع، وعدم توزيع المطويات أو أي أشياء أخرى على الحاضرين، وكذا احترام مسافة 2 متر بين الصف الأول للمشاركين، ومنصة المتدخلين، وعدم وضع كراسي زائدة، وترك كرسي فارغ بين كل كرسيين مشغولين وعدم تغيير الأماكن، وتطهير الميكروفون بعد كل مداخلة.

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات:

هذه تفاصيل البروتوكول الصحي للحملة الانتخابية

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، عن البروتوكول الصحي للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد والمرافق للحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل.

ركزت التدابير المعتمدة التي نشرت عبر الصفحة الرسمية للهيئة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، على إلزامية ارتداء الكمامة بالطريقة الصحيحة في كل الظروف واحترام قواعد التباعد الجسدي سواء بين المنظمين أو المواطنين وضرورة توفير منفذين في القاعة خلال تنظيم التجمعات الشعبية، الأول يكون حصريا من أجل الدخول والثاني يكون مخصصا للخروج مع احترام الاتجاه الوحيد.

ونوهت السلطة إلى تفادي المصافحة، العناق وعدم التدافع إضافة إلى عدم توزيع المشروبات والمأكولات أثناء التجمع، توفير الهلام المطهر للمشاركين وتهوية دائمة ومستمرة للقاعة عن طريق إبقاء الأبواب والنوافذ مفتوحة بصورة دائمة وكذا تنظيف القاعة بعد انتهاء التجمع.

وشدد البروتوكول الصحي على ضرورة ترك مسافة 1.50 متر بين المقاعد مع توفير مقاعد ثانوية للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وأجهزة قياس درجة الحرارة عند المداخل، مع تطهير الميكروفون بعد كل مداخلة.

في ظلّ خارطة سياسية جديدة

انطلاقة «محتشمة» في الساعات الأولى

قاعات شبه فارغة، ملصقات إشهارية غائبة، وخطاب شاحب كانت هذه أهم مظاهر بداية الحملة الإنتخابية تحسبا لموعد 12 جوان الداخل في أيامها الأولى، وهذا موازاة مع المتغيّرات الحاصلة على الساحة السياسية وتغيّر موازين القوى، فحدوث تحوّلات جذرية على الخارطة السياسية مقارنة مع الأعوام الماضية، شكّل حدوث نقلة في الموعد السياسي، مع بروز فاعل جديد وهو جبهة الأحرار الذين اكتسحوا الساحة، بينما تراجعت قوة الأحزاب السياسية، حيث بقيت الموالاة سابقا تصارع مصيرها بأيديها، بينما لا تزال المعارضة تقاوم.

هيام لعيون

بدت الأيام الأولى من الحملة الإنتخابية التي تدوم 21 يوما، «باهتة» من ناحية الخطاب الانتخابي، أو الإستقطاب الجماهيري على مستوى القاعات، أو في الشارع وفي مختلف ولايات الوطن.

أحزاب الموالاة سابقا، اختارت قاعات مغلقة للقاء إطاراتها، من خلال لقاءات وندوات صحفية،ليس الهدف منه عرض البرنامج الإنتخابي كما هو في الظاهر، بينما تحمل تلك اللقاءات في طيّاتها الدفاع عن مصالحها وخطّها، وهي التي تلقى نفورا كبيرا في الأوساط الشعبية والسياسية. وخرج الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، الذي رُفض ملف ترشحه سابقا، ليدافع عن ترشح الحزب الذي يحمل شعار «يتجدد ولا يتبدد»، قائلا أن «الأفلان» يتعرض لعملية اغتيال سياسي من قبل من أسماهم أصوات تخدم جهات استعمارية، وأوضح، خلال لقائه مع مدراء الحملة الانتخابية، أن أذناب الاستعمار يتكالبون على الأفلان. حيث اغتنم الفرصة ليدعو إلى الوقوف بالمرصاد لكل المزايدات السياسية.

غريمه التقليدي في الماضي القريب، التجمع الوطني الديمقراطي الذي يحمل شعار «التغيير النوعي والفعال»، يرافع لبرنامج متكامل وشامل يرتكز على الواقعية والطرح الشجاع في حملته الانتخابية.

ويلح زيتوني على تسمية الحزب الذي يشرف عليه «بالأرندي الجديد»، وهو عنوان في نظره يعكس طموحات الحزب وأهدافه، موضحا أن التجمع يعتمد على برنامج متكامل وشامل يمسّ كل القطاعات ويرتكز على الواقعية والطرح الشجاع، بعيدا عن الشعبوية والوعود الكاذبة.

وأظهرت كاميرات القنوات الخاصة والتلفزيون الرسمي، أن القاعات التي احتضنت تجمعات الأحزاب بالكاد تكون قد امتلأت بالحضور، وأكيد أنهم من المتحزبين والمتعاطفين وحتى المستفيدين أيضا، في وقت غابت بشكل ملفت مظاهر انطلاق الحملة من بروز الملصقات الإشهارية، كما لوحظ أيضا غياب اهتمام المواطنين بهذا الموعد السياسي المبكر.

LE JEUNE INDEPENDANT

LÉGISLATIVES

Des partis participent pour la première fois, d'autres marquent leur retour

Les élections législatives du 12 juin prochain sont une étape décisive pour des formations politiques qui participent pour la première fois à cette échéance, tandis qu'elles seront un rendez-vous pour d'autres partis qui marqueront leur retour en s'engageant dans la bataille électorale après un boycott ayant duré des années pour des raisons objectives liées à la crédibilité et à la transparence de l'opération électorale.

Le changement de la donne politique et du cadre réglementaire avant le lancement des élections législatives présage d'un changement de la carte politique en Algérie. Ainsi, les formations politiques qui entrent en lice pour la 1e fois ou celles qui y participent après une absence, se sont adaptées à la nouvelle réalité politique qui ne repose plus sur d'anciens critères qui divisaient les partis en formations anciennes, d'autres récentes, d'autres encore en grand ou petit parti.

Les partis ne comptent pas beaucoup sur la force de la base militante, puisque la majorité des partis ont inclus des noms en dehors du parti, en vue de renforcer leurs listes électorales et séduire les électeurs.

Sur cette base, des partis politiques, à l'instar du Mouvement de la société pour la paix (MSP) ou du parti de Jil Jadid entrent en lice avec de grandes ambitions en témoignent les déclarations du président du MSP, Abderrezak Makri qui soutient que son parti va remporter la majorité à la prochaine Assemblée populaire nationale (APN) en évoquant le programme socio-économique que le mouvement compte proposer aux composantes de la scène politique au cas où il venait à diriger le Gouvernement.

Pour le MSP, le plus important pour le prochain rendez-vous électoral est d'œuvrer à «convaincre les Algériens d'y participer, car le boycott ne servirait que ceux qui ne veulent pas que le pays change».

Il a imputé le boycott des élections précédentes à «l'ancien régime qui a planifié l'alternance au Pouvoir entre certains partis par la fraude et à la non-participation du peuple aux élections».

Le parti de Jil Jadid estime, pour sa part, que le cadre général dans le pays actuellement «impose de s'adapter à la réalité».

Son président, Sofiane Djilali affirme que «le concept de la démocratie et de l'Etat de Droit se base sur les règles d'un jeu politique clair», expliquant que le changement de la position du parti, du boycott vers la participation, intervient du fait du «changement du régime».

Il a relevé que l'ancien régime «était reclus sur lui-même, que les résultats des élections précédentes étaient connus à l'avance et étaient une simple répartition de quotas sur certains partis», ce qui a poussé son parti, a-t-il dit, à boycotter tous les rendez-vous électoraux, après une 1e expérience qu'il a effectuée après sa création en 2012, en participant aux élections législative et locales. «Le boycott ouvre la voie au retour de l'ancien régime», a-t-il souligné. La prochaine Assemblée populaire nationale (APN) sera «le début d'un réel changement, à travers le renouvellement et le rajeunissement de la composante humaine en se basant sur les garanties et le nouvel arsenal juridique», a-t-il estimé, soulignant que le parti comptait contribuer à ce changement en entrant en lice avec «488 candidats avec une moyenne d'âge ne dépassant pas 39 ans, 90% d'entre eux ont un niveau universitaire et 41% sont des femmes».

Par ailleurs, des partis politiques participent aux élections législatives pour la première fois sans aucun complexe d'infériorité, à l'instar du parti Sawt Echaâb qui ambitionne d'être «à l'avant-garde» à l'avenir, selon son président, Lamine Osmani qui a relevé la nécessité d'établir «une nouvelle carte politique en Algérie partant de la volonté du peuple», ajoutant que le parti se lancera dans les futures législatives avec «un programme politique qui traduit les aspirations réelles du peuple». Considérant la participation aux prochaines élections comme «un moyen de contribuer efficacement à l'édification de l'Algérie à laquelle aspire le peuple algérien et à la consolidation des institutions de l'Etat», le président du parti a souligné que ce rendez-vous électoral est «un jalon important à même de permettre le recouvrement de la régularité du suffrage».

Lors des prochaines législatives, le parti mise sur des listes électorales ou des jeunes avec un niveau académique côtoient des candidats expérimentés», et s'appuie dans sa campagne électorale sur le volet économique en proposant «des solutions réalistes et concrètes, sans pour autant négliger le volet social» tout en plaidant en faveur de «la libération des esprits et de la rupture avec la pensée négative visant à diaboliser toutes les démarches du pouvoir». De son côté, la direction du parti Talaie El Hourriyet estime avoir pris une décision «responsable» en participant à ses premières élections législatives après avoir boycotté les précédentes et s'être contentée de participer aux élections locales de 2017 comme première expérience, affirmant que «les pratiques inconstitutionnelles de l'ancien régime sont révolues» et que les prochaines échéances «peuvent constituer la pierre angulaire de l'Etat de droit et de la gouvernance démocratique, si les conditions de son fonctionnement sont réunies».

Elle a en outre affirmé qu'une forte participation aux élections «sera le seul moyen d'instaurer les fondements d'un Etat dont le peuple est la source du pouvoir», ajoutant qu'»une Algérie nouvelle, démocratique, populaire et pacifique ne saurait être bâtie sans une assemblée populaire nationale qui consacre le pluralisme et la gouvernance transparente qui serviront de base à l'éinstauration d'un modèle politique, économique et social algérien dans une prochaine étape».

Pour leur part, les partis «traditionnels» doivent s'affirmer face aux nouvelles donnes entourant le processus électoral, le premier défi étant d'assumer les transformations et les changements auxquels ils sont exposés, une étape qui n'a pas été sans entrainer une situation de confusion et de troubles pouvant se répercuter sur les résultats des prochaines élections, même si un parti comme le Front de libération nationale (FLN) détenteur du plus grand nombre de sièges à l'ancienne APN, s'attache au slogan «Se renouveler et ne pas se dissiper» lors du rendez-vous du 12 juin prochain.

S. O. Brahim

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

AFFICHES, DISCOURS ET RÉSEAUX SOCIAUX

Tout faire pour plaire

LES CANDIDATS SORTENT LA GROSSE ARTILLERIE POUR TROUVER GRÂCE AUX YEUX DES ÉLECTEURS : campagnes de proximité, meetings, affiches géantes, communication au travers des réseaux sociaux ainsi qu'un discours électoral en phase avec les préoccupations citoyennes.

Au MSP, on ne lésine pas sur les moyens. «Nous voudrions toucher l'ensemble de nos concitoyens», lance d'entrée Mohamed Chérifi, membre du bureau du parti. D'autant que cette campagne pour les législatives est différente des précédentes, puisque l'ensemble des candidats sont considérés comme étant têtes de liste. «Chaque postulant fera sa propre campagne électorale en se mobilisant grandement pour mériter le quitus de la population», note le responsable. Dans ce cadre, le parti de Makri focalise essentiellement sur le travail de proximité. A cela s'ajoute l'utilisation des réseaux sociaux. Côté affiches, le MSP a opté pour celles regroupant les candidats d'une liste et des posters individuels présentant chaque prétendant à la députation. «Nous avons aussi programmé de sillonner les quartiers déshérités», indique Chérifi. Même état d'esprit chez le Front El Moustakbel. Oumedour, son directeur de campagne, affirme tout miser pour convaincre. «Le choix du discours et la médiatisation de nos sorties sur le terrain au travers des réseaux sociaux ainsi qu'une campagne de proximité», lance-t-il avant d'évoquer la teneur du discours de son parti. «Notre discours partisan se veut dans la continuité des précédentes élections, avec un recentrage sur des défis et préoccupations actuels», note-t-il. Aussi et au travers des réseaux sociaux, «nous sommes en communion avec nos concitoyens pour leur communiquer nos idées et nos visions des choses», lance-t-il. S'agissant des affiches, le Front a opté pour la simplicité : «Votez El Moustakbel», accompagné du portrait du président du parti ainsi que le numéro attribué par l'Anie. De son côté, Jil Jadid a décidé de concentrer l'essentiel de ses efforts dans les campagnes de proximité. «Nous avons décidé d'aller directement vers le citoyen», explique Habib Brahmia, son responsable de la communication. Il précise, dans ce cadre, que la campagne de Jil Jadid sera thématique. «Nous ferons de la proximité de manière thématique, en ce sens que nous allons choisir un thème, un endroit et nous irons rencontrer les citoyens pour leur parler de notre programme sur le thème choisi», note-t-il avant de citer un exemple. Le Mouvement El Bina n'est pas en reste. Il a, en effet, opté pour des sorties de proximité mais sans pour autant négliger «les meetings et les déplacements de la direction pour faire de grands shows dans les grandes villes». C'est dans cette optique qu'hormis les candidats qui devront faire campagne chacun dans sa circonscription, le président du Mouvement, Abdelkader Bengrina, a prévu une multitude de meetings dans les quatre coins du pays. «Nous allons mener une campagne en nous rapprochant au maximum de nos concitoyens», explique à cet égard Salah Houcine, responsable de la communication du parti.

■ **Fatma-Zohra Hakem**

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

ANIE
LE PROTOCOLE SANITAIRE DÉVOILÉ

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a dévoilé hier le protocole sanitaire contre la propagation de l'épidémie de Covid-19 prévu durant la campagne électorale des législatives du 12 juin. Les mesures prises sont axées sur l'obligation du port du masque correctement et en toutes circonstances, le respect de la distanciation physique entre tous les présents (organisateurs et citoyens) et la nécessité de prévoir deux accès dans les salles de meetings : un exclusivement pour l'entrée et le second pour la sortie en respectant le sens unique. L'ANIE a insisté sur la nécessité d'éviter les poignées de main, les accolades et la distribution de boissons et de nourriture, lors des meetings, de mettre à la disposition des participants du gel hydro-alcoolique, d'aérer les salles en permanence en laissant les portes et les fenêtres continuellement ouvertes et de nettoyer les salles après les meetings. Le protocole sanitaire prévoit aussi le maintien entre les sièges une distance d'un mètre et demi (1,5 m), l'installation de sièges spécialement pour les personnes âgées et celles à besoins spécifiques, la prise de température à l'entrée et la désinfection du micro après chaque intervention.

CAMPAGNE ÉLECTORALE
UNE PRATIQUE POLITIQUE SAINE

Les leaders des partis ont entamé la campagne électorale en force, avec pour thème principal le changement, qui constitue un consensus. Misant sur l'unité nationale, l'intégrité territoriale, la souveraineté de la décision nationale, l'identité populaire et le système républicain, des partis se sont adressés aux citoyens, en qualifiant les prochaines législatives de tournant décisif.

Ils ont noté que les acteurs politiques doivent faire face à une responsabilité historique, tout en invitant les électeurs à être à la hauteur du défi, en s'imprégnant des valeurs de la démocratie, de la justice sociale et de la solidarité nationale. Les candidats ont entamé la campagne en se référant à la Révolution, à l'histoire et au patriotisme. Tous mentionnent qu'ils proposent un programme ambitieux fondé sur l'édification de l'État avec des partenaires politiques et une pratique politique saine.

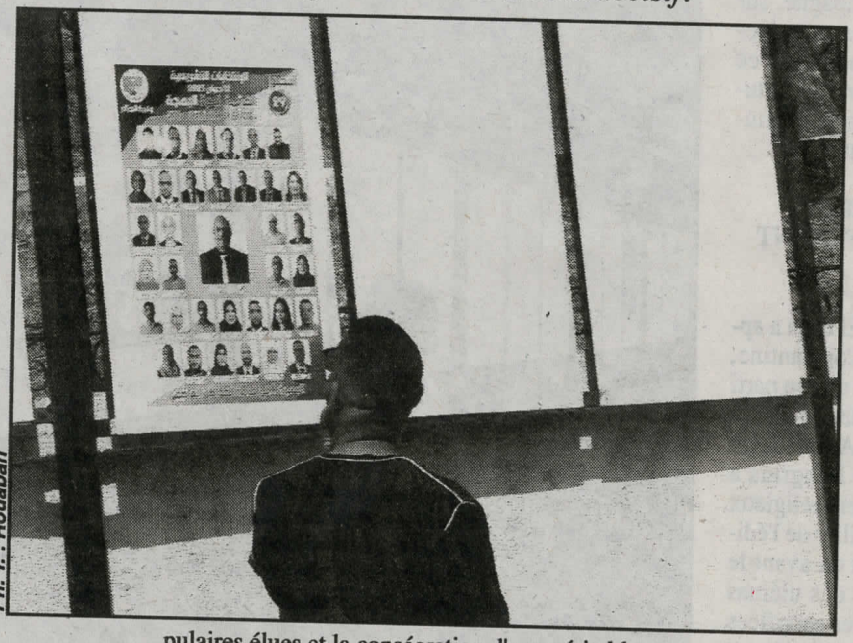
Ph. T. : Rouabah

Le partenariat politique est prôné avec tous les courants nationalistes et une mise en garde est lancée contre toute tentative de déstabilisation du pays. La cause palestinienne figure dans les discours des candidats appelant à la préservation des constantes nationales et du référent national, et les ériger comme un rempart et un pilier de l'édification d'un État fort. Selon des déclarations des candidats et des partis, l'Algérie nouvelle n'est autre que la consécration de l'État de droit, des libertés, des institutions populaires élues et la consécration d'une véritable citoyenneté basée sur un équilibre entre droits et devoirs. La campagne est une opportunité pour matérialiser le renouveau politique et l'ouverture et l'élargissement de l'espace de la participation politique. Les formations politiques veulent faire de la prochaine assemblée, un espace de dialogue inclusif au sein duquel toutes les revendications légitimes seront débattues dans l'objectif de réussir le consensus national. Au chapitre économique, il est noté que l'Algérie a besoin aujourd'hui de sérénité et d'une stabilité réelle, pour la relance de la machine industrielle, de l'agriculture et des services, avec la consolidation des acquis et des institutions de ces secteurs. Cette stabilité passe pour les partis par la mutation générationnelle qui permettra aux jeunes de prendre le destin du pays et d'accéder à la gestion des affaires publiques. Toujours sur le volet économique et social, les partis axent leur campagne sur des programmes qualifiés de réalistes visant, notamment la résorption du chômage, le développement de l'agriculture, l'habitat, l'amélioration du secteur de la Santé, l'amélioration de l'environnement de l'investissement, ainsi que les secteurs de l'Éducation, de l'Enseignement et de la Formation professionnels.

Tahar Kaidi

El Watan

LÉGISLATIVES

Appels à participer au scrutin du 12 juin

La campagne pour les élections législatives du 12 juin se poursuivait hier, sur fond de répression des manifestations du hirak. A Médéa, la présidente de TAJ, Fatima Zohra Zerouati, a insisté sur l'impératif de «*réhabiliter*» l'acte politique et amorcer une «*rupture totale*» avec les pratiques qui ont enfoncé le pays dans la crise. L'élection d'assemblées élues «*représentatives, émanant de la volonté populaire*», jouant pleinement leur rôle de «*force de proposition*», est l'une des «*alternatives*» s'offrant pour dépasser la crise politique, a-t-elle souligné lors d'un meeting animé au troisième jour de la campagne. «*La désertion du champ politique n'est nullement la solution à la crise multiforme que traverse le pays, car laisser le champ vide, c'est exposer le pays au danger*», a mis en garde la présidente du parti, citée par l'APS. A Bouira, le secrétaire général du FLN, Abou El Fadhl Baâdji, a souligné que ce scrutin constitue le «*seul moyen qui permettra au peuple algérien d'exercer sa souveraineté et la démocratie*». «*Notre premier objectif via cette participation est de protéger l'Algérie de toute dérive et surtout la doter de fortes institutions capables de représenter dignement le peuple*», a-t-il affirmé lors d'un meeting organisé dans la grande salle de la maison de la culture Ali Zaâmoum. Le SG du FLN, qui s'est dit opposé à tout projet de transition en Algérie, a appelé les Algériens à élire leurs représentants au Parlement. A Tlemcen, le président du Front de l'Algérie nouvelle (FAN), Djamel Benabdeslam, a exhorté les Algériens à voter en «*masse*» afin de bâtir des institutions «*fortes*» pour relever les défis et faire face aux «*menaces*» qui guettent le pays. «*Nous devons agir en tant que citoyens responsables et honorables pour faire face aux ennemis du pays qui visent l'affaiblissement de l'Etat algérien et de ses institutions, suivant des objectifs et des agendas étrangers*», a-t-il affirmé dans une déclaration à la presse. Il a expliqué que son micro-parti milite pour l'avènement d'une «*Algérie nouvelle*», «*une des revendications du hirak populaire authentique visant à construire une société cohérente et des institutions fortes qui servent les intérêts du peuple algérien*». Pour rappel, près de 1500 listes, dont plus de la moitié s'affichant comme indépendantes, sont en lice pour ce scrutin, rejeté par l'opposition et le hirak.

R. N.